باب إعراب الفعل

أن- المصدرية، ولغات العرب في إعمالها وإهمالها:

وتشبه في صورتها «أن» المخففة من الثقيلة والمفسرة والزائدة ولكن لكل منها مواضع تأتي فيها وتختص بها.

فالمخففة من الثقيلة: هي الواقعة بعد علم.

والمفسرة: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه.

والزائدة: وهي التالية لـ«ما»، والواقعة بين الكاف ومجرورها.

أما المصدرية: فأجلى علاماتها أن تقع بعد كلام يدل على الشك أو الرجاء أو الأمل، وأن يقع بعدها فعل، وهي تدخل على المضارع فتنصبه محلاً أو تقديرًا وعلى الماضي ولكنها لا تنصبه مطلقًا ولا تغير زمنه[1]، هذا هو المشهور في لغة معظم العرب.

والنحاة العرب يقولون بخروج أن المصدرية على ذلك:

١- فقد ذكر الرؤاسي من الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني من البصريين: أن قومًا من العرب يجزمون بـ«أن» المصدرية الفعل المضارع الصالح للنصب بها، وأنشد عليه قوله:

إذَا مَا غَدَرْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا تَعَالُوا إلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ(*)

وأنشدوا مع الجزم أيضًا قوله:

---

(١) المغني ١: ٢٧ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ٢٣٢ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ٣٠، وقد نسبوه إلي جميل بن معمر العذري.

وغدونا: أي ذهبنا غدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

والولدان: الصبية المولودون. وأهلنا من الأهل: والأصل فيها القرابة.

ونحطب: نجمع الحطب.

والشاهد في قوله: يأتنا... حيث جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء بأن يحذف حرف العلة.

أُحَــاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَــا فَـتَــرُدَّهَا فَـتَتْـرُكهَـا ثِقْلاً عَلَيَ كَـمَا هيـا(*)

وكذا قوله:

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَظْفَرْ بحَاجَتِهِ وَمُدْ مِنِ القَرْعِ لْلأَبْوَابَ أَنْ يَلِجَا(**)

ونسب اللحياني هذه اللغة إلى بني صباح من ضبة[1]، وأنكر بعضهم أن الجزم بـ«أن» لغة، قال أبو علي في المسائل البصرية:

وأنشد الفراء هذا البيت:

إذَا مَـا خَـرَجْنَا قَــالَ ولدانُ أهلِنا تَعَالُوا إلى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطُبُ(***)

وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنه جزم بـ«أن»- انتهى.

وكذا نقل عن الفارسي ابن السيد، كما اعترض آخرون على ذلك محتجين بما يلى:

أ- وروده في الشعر خاصةً وهو محل الضرائر.

ب- لا مستند للرواسي في ذلك على ما جاء من قوله:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا... فقد عطف -فتتركها- في البيت على مجزوم وهذا يدل على أنه أسكن للضرورة لا أنه مجزوم[2].

والمحققون على رد ذلك وأنه لغة.

قال أبو حيـان: وما ذكروه من أنه لا حجـة في الاستدلال بهذا البـيت صحيح للاحتمـال الذي ذكر لكنه يبعد أن يكون مسـتند الرؤاسي في ذلك هذا البيت لأنه

---

(١) المغني ١: ٣٠، الجني الداني ٢٢٦، الهمع ٢: ٣، شرح اللمع.

(٢) المغني: ١: ٣٠، الغرائر- للألوسي - ٢٨٠.

(*) البيت قد نسب إلى امرئ القيس. ولم أجـده في أصول ديوانه. وأحاذر: أي أخاف وأخشى. وثقلاً: أي مجهدًا قال الشنقـيطي: وفي التسهيل وشرحه للدماميني ولا يجزم بهـا «أن» خلافًا للكوفيين، وقد نقل اللحياني الجزم بها في بعض بني صباح من ضبة، قلت: وعلى هذا فلا تتجه المخالفة في أمر ثبت بالنقل أنه لغة لبعض العرب.

(**) يظفر: أي يـفوز ويحصل. وحـاجتـه: أي طلبته ومـقصـوده. والمدمن المواظب والمداوم على الشيء. والقرع: الطرق. ويلجا: يدخل.

والشاهد في قوله: أن يظفر... حيث جزم بـأن» المصدرية الفعل المضارع المعرب بعدها بالسكون. وذلك لغة لبعضهم.

(***) قد سبق شرح هذا البيت.

قال: ودونهم قوم يجزمون بها فهذه حكاية لغة قوم لا استنباط من بيت شعر، وقد حكى الجزم بها أيضًا اللحياني، وذكر أن الجزم بها لغة بني صباح، وحكى الجزم أيضًا أبو عبيدة، وقد أنشدوا على الجزم قول الشاعر:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا

وقال آخر:

وَإِنَّ بَنَاتِ الدَّارِعِيْنَ وَإِنْ تُرَعْ حَذِرًا لِتِلْكَ العَيْنِ أَهْنَأْ وأجْمَلُ(*)

وإذا كان قد حكم بها الكوفيون ومن البصريين اللحياني وأبو عبيدة كان الأصح جواز ذلك لكنه قليل.

٢- وأجرى بعض العرب «أن» المصدرية الناصبة مجرى أختها ما المصدرية فرفع الفعل بعدها مع استيفاء شروط نصبه حينئذ، قالوا: وهي لغة لبعضهم، وأنشدوا عليها قوله:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدًا(**)

وأنشد الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة:

وَانّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْقَةُ أنْ سَلِمْتِ مِنَ الرِّزَاحِ أَنْ تَهْبَطِيْنَ بِلاَدَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ(***)

وقول آخر:

(*) البيت لم ينسب إلى أحد. وترع: تفزع. والشاهد: أن ترع: حيث جزم الشاعر بـ«أن» الفعل تراع، وذلك لغة لبعض العرب حكاها بعضهم عنهم.

(**) لم ينسب البيت إلى قائل معين. وقبل البيت:

أن تحملا لي حاجة خف محملها.

وقرأ السلام: تلاه عليه. والمحمل: بمعنى الحمل. وويح: كلمة ترحم ورأفة. والشاهد في قوله: أن تقرآن: ووجه الاستشهاد مجيء الفعل المضارع بعدها مرفوعًا بثبوت النون وهو من الأفعال الخمسة التي يرفع الفعل بثبوتها وينصب ويجزم بحذفها.

(***) الزعيم: الضامن والمتكلف بالشيء. والرزاح: الهزال الشديد. ويرتعون: يرعون. والطلاح: واحدة الطلحة وهو من شجر العضاة.

والشاهد في أن تهبطين: حيث عامل الشاعر «أن» معاملة ما المصدرية فرفع الفعل بعدها مع استيفاء جميع شروط نصبه، وذلك لغة لبعض العرب.

إِذَا كَانَ أَمْـرُ النّاسِ عِنْدَ عَـجُوزِهِمْ فَـلاَبُـدَّ أَنْ يَلْقَـوْنَ كُلَّ يَـبَـابِ(*)

وقول ابن الدمينة:

وَلِي كَـبِدٌ مَـقْـرُوحَةٌ مَنْ يَـبِيْـعُنِي بِهَا كَـبِدًا لَيْـسَتْ بِذَاتِ قُرُوحِ(**)

أَبَى النّاسُ -وَيْحَ النّاسِ- أَنْ يَشْتَـرُونَها وَمَنْ يَشْـتَـرِي ذَا عِـلَةٍ بقـروح

وقال أبو بكر الأنباري:

روى الكسائي والفراء عن بعض العرب:

وَإِنّي لأَخْتَـارُ القِرَى طَاوِيَ الحـشا مُـحَـاذَرَةً مِنْ أَنْ يُقَـالُ لَئِـيْمُ(***)

برفع «يقال».

وأنشد:

وَنَحْـنُ مَنَعْـنَا بَيْـنَ مَـرْوٍ وَرَافِعٍ مِنَ النّاسِ أَنْ يَغْزِيَ وَأَنْ يَتَكَيَّفُ(****)

وأنشدوا لتميم:

وَنَحْنُ مَنَعْنَـا البَـحْـرَ أَنْ يَشْـرَبُونَه وَقَـدْ كَـانَ مِنْهُمْ مَـاؤُهُ بِمكَانِ(*****)

(*) البيت لم يـنسب إلى أحد. وأمر الناس: حـالهم وشأنهم. والعـجوز: المرأة المسنة. ويبـاب: أي خراب وشر. والشاهد في قوله: أن يلقون: حيث أبقى الشاعر الفعل المضارع المرفوع بثبوت النون على حاله مع أنه قد سبق بـ«أن» المصدرية التي تعمل بحذف النون حينئذ، ولكن الشاعر عاملها معاملة ما المصدرية.

(**) البيت قد نسب إلى ابن الدمينة- وكبد: أحد أعضاء الجسم وهي معروفة.

والعلة: المرض الشاغل. والصحيح: الخالي من المرض وهو خلاف المريض.

والشاهد في قوله: أن يشترونها: حيث أبقى الفعل بعد أن المصدرية مرفوعًا بثبوت النون وهي لغة.

(***) لم أعثر على قائله. وأختار: أفضل. والقرى: إكـرام الضيف. وطاوي: جائع ومحاذرة: أي مخافة. واللئيم: غير الكريم أو الدنيء النفس الشحيح والمهين.

(****) ومنعنا: أي حمينا وكففنا. ومرو ورافع: مـوضعان، وأصل المرو: الحجارة البيض، والمروان: بلدان بخرسـان يقال لأحدهما مـرو الشاهجان، وللآخـر: مرو روذ. ويغزي: من الغـزو وهو أن يقاتل العدو في بلاده. ويتكيف: يتهيأ.

والشاهد في قوله: يغزي ويتكيف... حيث رفع الشاعر الفعلين بعد أن المصدرية معاملة لها معاملة أختها ما المصدرية المهملة.

(*****) نسب البيت لتميم.

والبحر: معـروف وسمى بذلك لاتساعه. والشاهد في قوله: يشربونه: حـيث ثبتت النون في الفعل ورفع الفعل المضارع بثبوت النون، وقد خرجها بعض النحاة عدة تخاريج وتكلفوا في بعضها.

obeikandl.com

وقرأ مجاهد[1]: ﴿أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ونسبها بعض النحويين إلى ابن محيصن حيث قرأ بفتح الياء ورفع الرضاعة حيث أسند الفعل إلى الرضاعة[2].

وقرأ حميد بن عبد الرحمن ومجاهد:

فَتُذَكِّرُ برفع الراء[3] من قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهي قراءة الجمهور، والرفع في أمثاله لغة تميم[4]. وإلى النصب ذهب معظم البصريين وقالوا: إن «أن» هنا هي الناصبة للفعل المضارع وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كل منها مصدرية[5].

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل[6].

لن- وترددها في لغات بعض العرب بين النصب والجزم:

وقد اختلف بعض النحاة في تركيبها، والفصل بينها وبين الفعل في الاختيار، على مذاهب مبسوطة في كتب النحو[7].

وقد حكى اللحيانى:

أن بعض العرب يجزمون بها الفعل، وأنشدوا عليه قول الأعرابي:

لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِك الحَلَقَة[*]

---

(١) شرح السيرفي ١: ٢٩، شرح المفصل ٧: ١٥، ، المغني: ١: ٣٠، شرح التسهيل: ٣: ٢٨٣، الجنى الداني ٢٢٦، الخصائص ١: ٣٩٠، شرح الكافية ٢: ٢٣٥.

(٢) الإتحاف: ١٥٨، البحر ٢: ٢١٣. (٣) النشر ٢: ٢٣٦، حجة القراءات: ١٥٠.

(٤) البحر ٢: ٣٤٩، معاني القرآن -الأخفش- ٧٧/ب. نقلاً عن مجلة المورد ع٣ م٧ س ٧٨.

(٥) نفسه ٢: ٢١٣. (٦) الخزانة ٣: ٥٦٠.

(٧) شرح الكافية ٢: ٢٣٥، الهمع ٢: ٣ وما بعدها.

(*) البيت أنشده النحاة نقلاً عن الأعرابى ضمن قصة جرت مع سيدنا الحسين بن علي رضى الله عنه. والحلقة: تكون من الحديد ومن الناس وقد سكنها النحويون وفتحها الأعرابي، قال ابن جني قال الأعرابي: حلقة حديد وحلقة من الناس بسكون اللام والجمع حلق بفتح اللام، وحكى عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام. والشاهد فى قوله: لن يخب... حيث جزم الشاعر بلن الفعل المضارع يخيب. وقد ذكر اللحيانى أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم. والشاعر قد حذف الياء التى هى عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر فهو عارض لالتقاء الساكنين ولو كانت ناصبة لقيل: لن يخيب. المغني ١: ٢٨٥، الهمع ٢: ٤، الدرر اللوامع ٢: ٤.

وقول الآخر:

فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعَدْكَ مَنْظَرٌ(*)

ولست مع ابن هشام حينما قال:

وهو محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة مادام قد ثبت عن اللحياني: أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم(١).

إذن- واختلاف العرب في النصب بها أو عدمه:

اختلف النحاة في هذه الأداة على أوجه:

١- تركيبها.

٢- عملها.

٣- وهل هي حرف جواب وجزاء في كل موضع أم قد تتمحض لأحدهما؟ في كل ذلك أقوال(٢).

وقد اشترط معظمهم لإعمالها -في اللغة العالية- ثلاثة شروط:

أحدها- أن تتصدر، فإن تأخرت أهملت.

ثانيها- أن يكون الفعل بعدها مستقبلا.

ثالثها- ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم أو بلا النافية(٣).

(*) البيت بكامله هو:

أيادي سباعز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

ويحل: بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح.

والشاهد في قوله: لن يحل: فقد جزم الشاعر الفعل يحل والأصل يحلى بالفتح إذ هو من حليت فجزم بحذف حرف العلة وهي الألف وأبقيت الفتحة دليلا عليها.

(١) المغنى ١: ٢٨٥، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣: ٢٧٨.

(٢) المغني ١: ٢٠ وما بعدها -شرح الكافية ٢: ٢٣٥ وما بعدها شرح التصريح ٢: ٢٣٤، حاشية الصبان ٣: ٢٩١.

(٣) المغني ١: ٢٠.

obeikandl.com

ونقل بعض النحاة استعمالين متناقضين للعرب حول إعمالها أو إهمالها فقد حكوا أن من العرب من قد ألغاها فأهملها مع استيفاء جميع شروط إعمالها.

قال سيبويه: وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب، بالرفع، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا، وإن لم يكن يروي غير ما سمع[1]. والمتأخرون على أن تلك اللغة مع ندرتها فهي القياس[2].

وقد تلقاها البصريون بالقبول[3].

وهناك قوم من العرب أعملها في المضارع بعدها وإن لم تتصدر وعليه أنشدوا قول القائل:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيْهِمْ شَطِيْرا إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْأَطِيْرا(*)

فنصب الفعل «أهلك» بإذن مع كونه خبرا عما قبلها، وقد وقع الخلاف بين النحاة حول هذا النصب وخرجوه عدة تخاريج:

١- فمن قائل: إن هذا البيت شاذ أو ضرورة، ولا يحتج به لأن قائله مجهول لا يحتج بقوله، فإن صح فإنما أن يقال: أنه لغة حمل فيها إذن على لن وهي لا تلغى بحال.

٢- أو تقول: خبر إن مقدر أي إني لا أقدر على ذلك أو ما شابهه، وعلى هذا فإن جملة أهلك مستأنفة وإذن فيها مصدرة.

٣- وأول بعضهم: إني أهلك على معنى: إني أقول والقول بحذف كثيرا.. وفيه نظر[4].

---

(١) الكتاب ١: ٤١٢، شرح الكافية ٢: ٢٣٨.

(٢) شرح التصريح ٢: ٢٣٥، حاشية الصبان ٣: ٢٩١.

(٣) الجنى الداني ٣٦٣.

(٤) الخزانة ٣- ٥٧٤.

(*) هذا البيت من الأبيات المجهولة القائل. والشطير: مثل الغريب والبعيد وأهلك: أموت. وأطير: أذهب بعيدًا عنكم. والشاهد في قوله إني إذن- أهلك: ووجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد إذن الذي هو حرف جواب مع أن إذن في ظاهر اللفظ ليست واقعة في صدر الكلام بل هي مسبوقة بـ «إني».

وذهب الفراء إلى أن «إذن» إذا أوقعت على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب فقلت: أنا إذن أضربك، وإذا كانت فى أول الكلام إن نصبت يفعل ورفعت فقلت إني إذن أوذيك، والرفع جائز، أنشدني بعض العرب:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيْهِمْ شَطِيْرا إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْأَطِيْرا

وإنما جاز الرفع في أن ولم يجز في المبتدأ بغير إن لأن الفعل لا يكون مقدمًا في إن، وقد يكون مقدمًا لو اسقطت[1].

قال البغدادي: وأنت ترى أنه -الفراء- إمام ثقة وقد نقل عن أهل اللسان فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبر الاسم إن لاغير حسبما نقل، وحينئذ يسقط ما تكلفوا من التخريج. وأفاد الفراء بأن البيت حجة يصح الاستدلال به لقوله:

أنشدني بعض العرب فيكون جواز النصب أو الرفع فيه على أن مثل ما إذا اقترن الفعل بعاطف في جواز الوجهين[2].

لم- واختلاف لغات العرب فى إعمالها وإهمالها:

العرب بإزاء عمل هذه الأداة على ثلاث فرق:

١- الفرقة الأولى: جزمت بها ما وليها من فعل مضارع معرب وهي لغة جمهور العرب.

٢- الثانية: أهملت -لم- هذه فلم تجزم بها حملا على ما، وقيل -لا- فرفعت الفعل المضارع المعرب بعدها كقوله:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجُارِ(*)

---

(١) معاني القرآن - الفراء ١: ٢٧٤.

(٢) الخزانة: ٣: ٥٧٤ وما بعدها، معاني القرآن ١: ٢٧٣.

(*) هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وابن عصفور وغيرهم ولم يعزه أحد إلى قائل معين.

وفوارس: جمع فارس، وهو شاذ، وذهل: اسم لقبيلتين أحدهما: ذهل بن شيبان بن ثعلبة. والأخرى: ذهل بن ثعلبة بن عكاية وهما من ربيعة. والصليفاء: اسم موضع كانت به وقعة لهم وهو مصغر الصلفاء وهي الأرض الصلبة. والشاهد في قوله: لم يوفون.. قال ابن مالك: أن رفع المضارع بعد لم لغة لا ضرورة.

فأبقى «يوفون» مرفوعًا بثبوت النون، وكان القياس أن تحذف لأنه من الأفعال الخمسة وجزمها يكون بحذفها فى التثنية والجمع وفعل المؤنثة المخاطبة.

وقد نقل ابن مالك أن ذلك لغة[1]، وأنشدوا على الإهمال أيضًا قول عبد يغوث:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا(*)

فلم يجزم بها الفعل المعتل بعدها، وقد أنكر أبو علي ومن تابعه ذلك وقال أن أصله: ترأى بهمزة بعدها ألف كما قال سراقة البارقي:

أَرَى عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ(**)

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفًا.

ومن الواضح فيه قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(***)

فأثبت الياء فيه والقياس أن الفعل «يأتي» إذا جزم حذفت ياؤه لأنه معتل الآخر. وقد قال بعض النحاة: أن ذلك لغة لقوم من العرب وقد اختلفوا فى أصل المحذوف أهو لام الفعل أم حركة ظاهرة أومقدرة؟

---

(١) المغني ١: ٢٧٧، الهمع ١: ٥٣.

(*) البيت قد نسب إلى عبد يغوث، وشيخة: مؤنث شيخ وهو فوق الكهل، وعبشمية: نسبة إلى عبد شمس. والشاهد فيه: لم ترا.. حيث إن الفعل مضارع معتل الآخر بالألف ولم يجزم بحذفها والقياس كذلك، وقد خرج آخرون هذا البيت عدة تخاريج.. أحسنها: أن ذلك لغة لبعض العرب وإن كانت غيرمشهورة.

(**) البيت لسراقة البارقي. والترهات: الأباطيل، وعالم: عارف. والشاهد: ترأياه: حيث قد أورده المانعون على عدم جزم الفعل يرى على لغة وقالوا: إن الأصل في يرى: يرأى فالألف في الحقيقة هي بدل من الهمزة حيث قلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت ترى والجزم قد تم بحذف اللام والهمزة إنما هي عين الفعل.

(***) البيت لقيس بن زهير العبسي قاله ضمن قصة شحناء وقعت بينه وبين بني زياد بسبب درع له أخذها الربيع فطرد قيس إبلهم فباعها لعبد الله بن جدعان القرشي بمكة بأسياف وأدراع، والأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. واللبون: الناقة ذات اللبن. وبنو زياد: الربيع بن زياد. والشاهد: إبقاء حرف العلة في «يأتي» مع الجازم لم وذلك لغة ورواية الديوان: ألم يبلغك... ص٢٩ ط- النجف.

وإذا كان الجازم قد حذف لام الفعل، فما هذا الحرف الموجود في لام الكلمة؟ في ذلك أقوال:

والذي عليه القياس أن الجازم قد حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ومع ذلك فإنه يجوز في سعة الكلام إبقاء هذه الحروف مع الجازم بعد حذف الحركة تشبيها لها بالحروف الصحيحة، وأن ذلك لغة لبعض العرب[1]. وإن كانت قليلة ضعيفة.

وأجازها الزجاجي والأعلم عند الضرورة، ورد ذلك ابن السيد وقال: وقوله - يعني الأعلم- أنه لغة خطأ، وقال الصفار في شرح الكتاب: إثبات حروف العلة في المجزوم ضرورة نحو: ألم يأتيك.

وقيل إنه لغة يعرب بحركات مقدرة، والصحيح أنه ليس لغة ولا أعلم من قاله غير الزجاجي ولا سند له فيه، ومما يدل على أنه غير معرب بحركات مقدرة أنهم يقولون: لم أخش لأنه لا يظهر فيه حركة بوجه. انتهى.

وكان الأنباري يرى: أن إشباع الحركات حتى تنشأ عنها الحروف التي هي أبعاضها إنما يكون في ضرورة الشعر، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع[2].

ويرد زعمهم أنه ضرورة ما نسب إلى ابن خلف حيث قال:

هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إتيانه ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوافر المنقوص أعني إذا حذف الياء من قوله: ألم يأتيك.

واعترض قوم على ورود هذه اللغة عن العرب كما يصورها البيت: ألم يأتيك والأنباء تنمي.. في إحدى رواياته بما ذكره ابن جني في سر الصناعة عندما قال: -بعد إنشاده الرواية المشهورة- ورواه بعض أصحابنا - ألم يأتك على ظاهر الجزم وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي:

---

(١) الهمع ١: ٥٢.
(٢) الإنصاف ١: ٣١.

ألا هل أتاك والأنباء تنمى[1].

ورواه بعضهم: ألم يبلغك والأنباء تنمى[2].

وأيا ما كان الأمر فلا يخلو إما أن تكون هذه الحروف التى لحقت بالأفعال بعد دخول الجازم عليها هي لامات الكلمة والجزم إنما كان بحذف الحركة معاملة لها معاملة الصحيح أو حروف أخرى نشأت عن إشباع الحركة التي بقيت بعد استيفاء الجازم حقه من وجوب الحذف فلكل ذلك نظائر في العربية إذ ورد عن بعض العرب أنهم يعاملون المعتل الآخر من حيث ظهور الحركة أو حذفها معاملة الصحيح فيقولون: هو يأتيك، وهو يرمُيك، ويغزُوك كما تقول هو يضربُك ثم تحذف الضمة للجزم فتقول: ألم يأتيك. . كما تقول: ألم يكرمْك وإن كانت الضمة في الياء مستثقلة فإذا اضطر إليه العربي استعمله.

قال أبو الحسن: ويدلك على ما قلنا: من أنه قدر الياء متحركة ثم حذف الحركة ما يفعله العرب في نظير هذا إذا احتاجت إليه في الشعر، أنشد أهل العربية لجرير:

فَيَوْمًا يُجَارين الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ(*)

فماضي مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعًا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون[3].

أما إشباع الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- حتى تنشأ عنها الحروف التي هى أبعاضها -وهي الواو والألف والياء- فقد جاء ذلك كثيرًا في استعمالهم[4]. قال الشاعر فى إشباع الضمة:

---

(١) سر الصناعة ١: ٨٨ وما بعدها.
(٢) الخزانة ٣: ٥٣٥.
(٣) النوادر: ٢٠٣.
(٤) الإنصاف: ١: ٢٣ وما بعدها.

(*) البيت من قصيدة له يهجو الأخطل- ديوانه ١: ١٤٠- ط دار المعارف والغول: دابة تهلك الإنسان. وتغول: أي تذهب به وتهلكه. والمعنى أنه يصف النساء بأنهن لا عهد لهن فيوما يجارين العشاق بوصل، ويوما يقابلنه بالصدود والهجران.
الشاهد: إظهار الكسرة على الياء في «ماضي» حيث اضطر الشاعر إلى ذلك مع أنه مستثقل.

اللهُ يَـعْلَـمُ أَنَّا فِـي تَلَـفُّـــــتِنَـا يَوْمَ الفِـرَاقِ إلى أَحْـــبَـابِنَا صُـورُ
وَأَنَّنِي حَوْثُـمَا يُثْنِي الهَـوَى بَصَرِي مِنْ حَـيْثُ سَلَكُـوا أَدْنُوفَـأَنْظُورُ(*)

أراد فأنظر فأشبع الضم فنشأت الواو.

وقال في إشباع الفتحة:

أَقُـــولُ إِذَا خَـرَّتْ عَلَى الـكَلْكَالِ يَانَاقَـتَـا مَا جُلْتِ مِـنْ مَجَـالِ(**)

أراد الكلكل فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف.

وقال الشاعر فى إشباع الكسرة:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَـصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(***)

أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء[1].

وهذا يدل على أن الإشباع مذهب شائع في لغة العرب شعرها ونثرها، وبه قرأ أحمـد بن صـالح عن ورش عن نافع «ملكي» بإشبـاع كسـرة الكاف[2] في قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤].

---

(١) الإنصاف: ١: ٢٣ وما بعدها. (٢) البحر: ١: ٢٠.

(*) هذان البيتان من شواهد الخزانة (١/ ٥٨) وسـر الصناعة (١/ ٢٩)، وصور: جمع أصور وهو المائل العنق من الشوق، ويشرى: من الشرى وهى الناحية، والمعنى: يعلق الهـوى بصري ويحركه. والشاهد: إشباع ضمة الظاء فنشأت عنها الواو.

(**) هذان البيتـان من شواهد الإنصاف ١: ٢٥، وقد أنشـدهما من غير عـزو. والكلكال: المصدر من كل شيء. وخرت: سقطت ياناقتـا: هو ناقة منادى مضاف إلى ياء المتكلم وقد قلبت الكسرة إلى فـتحة قبل ياء المتكلم فقلبت الياء ألفا. وجلت: أى طفت غير مستقرة في مكان.

والشاهد: في الكلكال: حيث أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأ عن هذا الإشباع ألف.

(***) البيت من كلام الفرزدق -ولم أجده في ديوانه. وهو من شواهد سر الصناعة (١/ ٢٨).

وتنفي: تطرد وترمـي عن وجه الأرض. وهاجـرة: هي الوقت في نـصف النهـار في القيظ خـاصـة. وتنقاد: مصدر نقد كذا إذا مـيز رديئها من جيدها. والصيارف: جمع صيـرف وهو الخبير بالنقد الذي يبادل ويفاضل بعضه على بعض.

والشاهد: الدراهيم، الصيـاريف.. حيث نتج عن إشباع كسـرة كل من الهاء والراء في اللفظين وجود ياء، وذلك شائع في لغة بعض العرب.

٣- حكى اللحياني: أن قومًا من العرب ينصبون بـ «لم» هذه وأنشدوا:

فِي أَيِّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المَوْتِ أَفِـــرْ أَيَوْمَ لَمْ يَـقْـدِرَ أَمْ يَوْمَ قُـــدِرْ(*)

وقد قرأ أبو جعفر «أَلَمْ نَشْرَحَ» بفتح حاء نشرح(١).

وقد أنكر بعضـهم ذلك وخرجوا البيت والقراءة تخـريجًا يدحض هذه الظاهرة اللهجية عند بعضهم.

قـال ابن جني: الأصل «يقدرْ» بالسـكون ثم تجاورت الهـمزة المفـتوحـة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني: ولزم حينئـذ فتح ما قبلهـا إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحـة قال: وعلى ذلك قولهم المراه والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث -وقد سبق-

وقال ابـن هشام: وأقـيس من ذلك أن يقال في «أيوم لم يقـدر» فنقلت حـركة همزة «أم» -في البـيت- إلى راء يقدر ثم أبدلت الهـمزة الساكـنة أيضا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركـة فتحة اتباعًا لفتحة الراء كما في «ولا الضالّين» فيمن همزه، وكذلك القول في:

المراه والكماه.

وقوله:

كَـأَنْ لَمْ تَرَى قَـبْلِي أَسِـيْرًا يَمَـانِيَـا

ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين.

أما القراءة: فقد خرجها ابن عطية على أن أصله «ألم نشرحن» فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفًا فيكون مثل ما أنشده أبو زيد في نوادره من قول الراجز: مِنْ أَيّ يَوْمَيّ مِنَ المَوْتِ. . . .

---

(١) المغنى ١: ٢٧٧.

(*) قيل أن قـائله: علي بن أبى طالب رضي الله عنه، وقيل: أنه للحرث بن المنذر الجـرمي، وأفر: أهرب، وقدر: أى قضي به علي ووصلت إلى مبلغه.

والشاهد في قوله: لم يقدر: بنصب الراء وذلك لغة لبعض العرب أنهم ينصبون بلفظة لم.

وقال الشاعر:

اضْـرِبَ عَنْكَ الهُـمُـومَ طَارِقَـهـا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(*)[1]

وقال قراءة مرذولة[2]:

وقد فند ابن هشام هذا التـخريج ورد عليه بأن في هذا البيت شـذوذين: توكيد المنفي بـ «لم»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين[3].

وقال الزمخشري: وقالوا: لعله بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها.

قال أبو حـيان: ولهذه القـراءة تخريج أحسن من هذا كله وهو أنه لغـة لبعض العرب حـكاها اللحيـاني في نوادره وهي الجزم بلن والنصب بلم عكـس المعروف عند الناس وأنشد قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد:

قَدْ كَـادَ سَمكُ الهُدَى يَنْهَدُّ قَـائِمُهُ حَتّى أُتِيْحَ لَهُ المُخْـتَارُ فَانْعَـمَدَا(**)

فِي كُلِّ مَـا هَمَّ أَمْـضَى رَأْيَهُ قُدُمًـا وَلَمْ يُشَـاوِرَ فِي اقْـدَامِـهِ أَحَـدَا

بنصب «يشاور» وهذا محتمل للتخريجين وهو أحسن مما تقدم[4].

---

(١) البحر ٨: ٤٨٧ وما بعدها، أمالى السهيلي ١١٩.

(٢) البحر ٨: ٤٨٧ وما بعدها. (٣) المغني ١: ٢٢٧.

(٤) البحر: ٨: ٤٨٨.

(*) قائله: هو طرفة بن العبد البكري- ديوانه: ١٦٥- ط دمشق.

واضرب: اصرف. وطارقها: من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا. وقونس الفرس: هو العظم الناتئ بين أذني الفرس.

والشاهـد: اضرب: بفتح البـاء وأصله اضربن بالـنون الخفيـفة فـحذفت النون وبقـيت الفتـحة قبـلها للضرورة. وهذا من الشاذ لأن النون التي للتوكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن.

(**) البيتان نسبهما في البحر ٨: ٤٨٧ إلى عائشة بنت الأعجم.

وسمك الشيء: ما بين أعلاه إلى أسفله ما بلغ وقـيل: كل ما ارتفع. وانهد: انهدم بشدة. والعمد: أى دعم. هم: أراد فـعل الشيء ولم يفعله. والشـاهد: نصب الفـعل المضارع «يشـاور» وذلك لغة لبـعض العرب.

لو- واختلاف لغات العرب فى عملها وإهمالها:

وهى شرط للماضي غالبًا، وترد للمستقبل أحيانًا[1]، وقد اختلفوا في معناها حتى قال بعضهم:

إن النحاة لم يفهموا لها معنى[2].

وقالوا: إن لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى أن الشرطية إلا أنه قد ورد عن بعض العرب الجزم بها.

وقد اختلف النحاة حينئذ.

فنسب قوم منهم ذلك إلى الضرورة[3].

وأجازه آخرون فى الشعر خاصة.

وعزوا ذلك إلى ابن الشجري، ومن شواهده: قول امرأة من بني الحارث بن كعب:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوَمَيْعَةٍ ... لاَحِقُ الآطَالِ نُهْدٌ ذُو خِصَلَ(*)

قال: واقتدى في الجزم به -يعني لو- أبو الحسن الرضي -رضي الله عنه- في قصيدة رثا بها أبا إسحق إبراهيم بن هلال الصابئ:

إنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقْتَرحتَ فَلَوْ تَكُنْ ... حَيّاً إذَنْ مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ[4](**)

وأنكر ذلك جماعة من النحويين[5].

---

(١) الهمع ٢: ٦٤، التسهيل: ٢٤٠.

(٢) الهمع ٢: ٦٤.

(٣) نفسه ٢: ٦٤.

(٤) الأمالي الشجرية ١: ١٨٦، ١٨٧، ٢: ٣٣١.

(٥) الخزانة: ٤: ٥٢٢.

(*) البيت من مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب أوردها ابن الشجري في المجلس ٢٨. والآطال: الخواصر واحدها أطل، والنهد من الخيل: الجسيم المشرف.

والشاهد في قوله: لو يشأ. ووجه الاستشهاد: أن بعضهم قد حكى اطراد الجزم بلو على لغة.

(**) البيت -كما هو واضح- قد نسب إلى أبي الحسن الرضي.

والوفاء: إتمام الوعد أو العهد. واقترحت: من الاقتراح وهوالابتداع من غير سبق مثال. والمزداد: أي طالب الزيادة على ما عنده.

والشاهد فى قوله: فلو تكن: حيث جزم بلو الفعل المضارع الناقص من كان بحذف عين الفعل الواوي وهو يكون لالتقاء الساكنين حرف العلة «الواو» والنون الساكنة للجزم فحذف حرف العلة الواو.

واختلف موقف ابن مالك من ذلك: فمرة قال: بالمراد الجزم بها على لغة[1] ومرة قال بعدمه.

قال في شرح الكافية: وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم ابن الشجري واحتج بقول الشاعر: لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ... البيت.

وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول: جا يجي، وشايشا، فترك الهمزة كما قيل في عالم: عالم، وخاتم خأتم، وكما فعل ابن ذكوان: فى تأْكُل مِنْسَأَتَهُ حين قرأ: منسأته بهمزة ساكنة، فهو فى الأصل منسأة فأبدل الهمزة ألفا ثم أبدل الألف همزة ساكنة فعلى ذلك يحمل قوله: لو يشأ... قال المرادي: فظاهر هذا الكلام أنه لا يجيز ذلك في السعة ولا في الضرورة[2].

وإلى القول الأول من كلام ابن مالك ذهب الرضي في شرح الكافية[3]، وابن هشام في أحد قوليه[4]...

ولخص أبو حيان في شرح التسهيل مذاهب لو فقال:

أحدهما- أنه لا يجزم بها في الكلام ولا في الشعر.

الثاني- أنه يجزم بها في ضرورة الشعر.

الثالث- أنه يجزم بها على المراد في لغة[5].

ومن شواهد إعمالها في الشعر قول لقيط فى إحدى الروايات:

تَامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانِ[6](*)

---

(١) التسهيل ٢٤٠.
(٢) الخزانة: ٤: ٥٢٢.
(٣) شرح الكافية: ٢: ٣٩٠.
(٤) المغني: ١: ٢٧١.
(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٥: ١٠٥.
(٦) المغني: ١: ٢٧١.

(*) البيت قد نسب إلى لقيط ضمن قصة جرت بينه وبين والده: زرارة بن عدس، أوردها البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٩.

وتامت: من تامه الحب وتيمه أي عبده وذلله. وفؤادك: أي قلبك.

والشاهد في قوله: لو يحزنك حيث جزم بـ «لو» الفعل المضارع المعرب يحزن.. وقد قيل: إن ذلك لغة. وخرجه بعضهم على أنه سكن بحذف حركة الإعراب تخفيفًا، وللبيت روايات متعددة.

وقد خرجه ابن مالك على أنه من تسكين ضمة الإعراب تخفيفًا كما قرأ أبو عمرو: «وينصرْكم» و«يشعرْكم».

وكما قرأ بعض السلف ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام[١].

نعم- واختلاف لغات العرب حول النطق بحروفها:

من أحرف الجواب: نعم.

وتأتي تصديقًا لمخبر، وإعلامًا لمستخبر ووعدًا لطالب[٢].

ويجاب بها: بعد النفي والإيجاب بخلاف أختيها «بلى، ولا»[٣].

وأشهر لغاتها:

أن تكون بفتح النون والعين، ولغة أشياخ قريش فيها كسر العين، وبذلك قرأ الكسائي حيث وردت من القرآن وهي لغة كنانة أيضًا[٤]، وروي في الحديث: أن رجلا لقي النبي -صلى الله عليه وسلم وآله- بمنى فقال: أنت الذي يزعم أنه نبي؟ فقال: نعم بكسر العين[٥]، وروي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه قال: لا تقولوا نعم، وقولوا: نعم.

يريد- رضي الله عنه- أن نعم بالفتح اسم للمال، ونعم بالكسر: هو الجواب ففرق بالحركة بين المعنيين[٦].

وروي عنه: أنه سمع رجلا يقول: نعم -بالفتح- فقال: نعم المال، ولكن: نعم، وهما لغتان مشهورتان[٧].

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٥، المغني ١: ٢٧١.
(٢) الهمع ٢: ٧٦، التسهيل ٢٤٤ وما بعدها.
(٣) نفسه: ٢:٧٧، المغني ٢: ٢٤٥ وما بعدها.
(٤) التسهيل ٢٤٤.
(٥) اللسان ١٦: ٦٨ وما بعدها ط بولاق- مادة نعم.
(٦) شرح كلا وبلى ونعم -مكي- ص١٠٧، المغني ٢: ٣٤٥.
(٧) نفس المرجعين بالأجزاء والصفحات.

ومنهم من كسر العين اتباعًا قالوا: وهي لغة لبعضهم حكاها في المغني.

ومنهم من أبدلها حاء فيقول: نعم، وهي لغة حكاها النضر بن شميل.

وفي المغني: أن ابن مسعود: قرأ بها، قال أبو حيان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم[1].

«أما» التفصيلية، واختلاف لغات العرب في نطقها، والواقع بعدها:

وتفيد «أما» هذه:

التفصيل: وهو غالب أحوالها ومنه قوله تعالى: ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ**﴾ [الكهف: ٧٩].

والشرط بدليل لزوم الفاء لجوابها نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٦] والتوكيد أيضا، وقد نص عليه الزمخشري[2].

وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف في بعض لغات العرب، قال عمر بن أبي ربيعة:

رأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيُضْحِي وَأَيْماَ بِالعَشِيِّ فَيَخْصُرُ(*)

وقد عزاه بعض الثقات من اللغويين والنحاة إلى تميم[3].

والثابت في كتب النحو أن العرب قد اختلفوا في الواقع بعد «أما» هذه على النحو التالي:

فإذا كان غير فعل:

فإما أن يكون الآتي بعدها نكرة أو معرفة.

فإن كان نكرة: فلا يخلو إما أن يكون مصدرًا أو وصفًا، أو لا يكون. فإن كان الأول منهما: فقد انقسم الحجازيون والتميميون فيه على قسمين:

---

(١) المغني ٢: ٣٤٥ وما بعدها، الهمع ٢: ٧٦.

(٢) المقتضب ٢: ٣٥٣، المغني ١: ٥٦ وما بعدها.

(٣) المغني ١: ٥٧ وما بعدها، التسهيل ١٧٦، ٢٤٦.

(*) البيت رأيته في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢١، وليس بهذه الرواية. وإنما «أيما» في الموضعين: أما. وعارضت: قابلت. ولاضمير فيه محذوف أي عارضه. فيضحي: أي يظهر للشمس، ويخصر: يبرد، والشاهد في قوله: أيما حيث أبدل الشاعر من الميم الأولى ياء.

١- الحجازيون: يوجبون نصب ما كان منه مصدراً أو وصفًا على أنه مفعول له عند سيبويه، ومفعول مطلق عند الأخفش.

٢- أما التميميون: فيختارون ذلك ولكنهم لا يوجبونه. وإذا نصب فهو عندهم على الحال.

فإن كان معرفة وهو مصدر: فالحجازيون: يجيزون فيه الرفع والنصب على ما ذكر.

أما بنو تميم: فالتحقيق عنهم أنهم يميليون في ذلك إلى جواز الأمرين «الرفع أو النصب».

وقد نقل عنهم أنهم يوجبون الرفع في ذلك على الابتداء[١].

فإن كان غير مصدر أو صفة: فالثابت- كما نقله النحاة عن العرب- أن الوجه هو الرفع في جميع اللغات معرفًا كان أو لا، على أن يونس قد نصبه عن بعض العرب.. قال سيبويه: وهي لغة خبيثة قليلة[٢].

وذهب بعض النحويين إلى أن التقدير في جميع ما ذكر سواء أكان ما بعد أما منصوبًا أم مرفوعًا هو مهما يكن من شيء فالمذكور كذا، فما بعد الفاء يقع مبتدأ دائمًا وهذا ظاهر في المرفوع الواقع بعد أما، أما نحو قراءة من قرأ: ﴿**أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، فقد أولها هؤلاء على التقديم والتأخير، والتقدير عندهم، مهما يكن من شيء فقد هدينا ثمود، وهذا ظاهر مذهب المبرد.

وقد اعترض عليه ابن هشام بأنه لا يلزم عنده هذا التقدير بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا: مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم: أما العلم فعالم، وأما علما فعالم، فهذا أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرًا.

أما الرفع فقد خرجه ابن مالك على تقدير: إذ ذكر[٣].

---

(١) المغني ١: ٥٨، شرح السيرافي: ١٨٠، الهمع ١: ١٣٩، وينظر التسهيل أيضا ١٠٩.
(٢) الكتاب ١: ٢٩٤، شرح الكافية ٢: ٢٩٧- ٢٩٩.
(٣) التسهيل ٢٤٦.